Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs

طاولة مستديرة حول السياسات العامة العربية نظّمها معهد عصام فارس:

إشكاليات "الدولة المدنية" في ظل "الربيع العربي" – أفكار بحثية

دعا معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى "طاولة مستديرة حول السياسات العامة العربية"، الثلاثاء في 4 أيلول الجاري، تمحورت حول مفهوم الدولة المدنية في العالم العربي، أملاً في غربلة أفكار وتوجهات تصلح عناوين لمشاريع بحثية وأوراق عمل، وربما أيضاً تكون نواة مؤتمر عربي موسع يتمخض عن أدوات فكرية وسجالية جديدة تفيد الحراك العربي الراهن وتغنيه، بل تدفع به قدماً إلى حيث تصبو الشعوب العربية، كلٌّ بحسب خصوصياته ومتطلباته الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وكانت الدعوة للمشاركة قد وجهت الى 15 مثقّفاً وأستاذاً جامعياً ومهتماً بالقضايا العامة، بعضهم من الجامعة الأميركية في لبنان والبعض الآخر من البلدان العربية. وفي حين لم يتمكّن المدعوون جميعاً من الحضور، فقد التأمت الطاولة بثمانية مشاركين هم: عماد الحوت (نائب في البرلمان اللبناني وعضو في "الجماعة الإسلامية")، سعود المولى (أستاذ في العلوم السياسية والاجتماعية والدراسات الإسلامية المسيحية، وعضو مؤسس في الفريق العربي للحوار المسيحي المسلم)، رضوان السيد (كاتب وأستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة اللبنانية ورئيس تحرير مجلة الاجتهاد الفصلية)، عدنان أبو عودة (وزير إعلام سابق في الأردن)، تشارلز حرب (أستاذ في علم النفس في الجامعة الأمريكية في بيروت)، رامي خوري (كاتب صحافي ومدير معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت)، أديب نعمة (مستشار إقليمي للإحصاءات الاجتماعية في الإسكوا)، إلى جانب طارق متري (وزير سابق وسياسي وأكاديمي لبناني، وخبير في معهد عصام فارس) الذي أدار استعراض الأفكار والرؤى، فيما تناقش المجتمعون في مصطلح الدولة المدنية و"تاريخه"

ومعناه القديم المتجدد، لا سيما بعدما ازداد تداوله في الخطاب السياسي، كما الشعبي والديني، في ظل تمدّد ثورات "الربيع العربي" ومفاعيلها. وحرص المجتمعون على ربط ملاحظاتهم بآليات إدارة الشأن العام في عدد من الدول العربية، لا سيما تلك التي شهدت ثورات أفرزت طبقة حاكمة جديدة، غالباً من التيارات السياسية الإسلامية، لها نخبتها ومنظّروها الذين عانوا قمعاً طال أمده لكنهم استغلوه لتنظيم أنفسهم ولو "تحت الأرض"، وهم يستعدون الآن لتجربة الحُكم فيما الأضواء مسلّطة على هذه "الفرصة" التي يطالبون بها منذ زمن ويستمهلون منتقديهم ريثما تستوفي عناصرها. من جهة ثانية، لا شك في أن لهذه الطبقة الجديدة مناهضيها ومنافسيها ومساجليها إضافة إلى المتوجسين من الوجهة التي قد تأخذ إليها أوطاناً تحرّك فيها الشارع ضد الاستبداد والفساد.

"الدولة المدنية" شعار رفع في السابق ولا يزال يرفع الشوارع العربية ، ويظهر أيضاً في الخطاب السياسي، الموالي والمعارض لسلطات ما بعد الثورات. فيما التيار الإسلامي السياسي الصاعد لا يعترض صراحة، بل قد يسعى إلى "استيعاب" المصطلح هذا في أدبياته، وإن قدّمه وفسّره بطريقته الخاصة. وهذه كلها معطيات مستجدة على الساحة السياسية العربية التي تتغير هندستها ووجوهها بسرعة مدهشة منذ انطلاقة "ثورة الياسمين" التونسية في كانون الأول 2010.

من هنا، اضطلع معهد عصام فارس بمهمة الإضاءة على جوانب الموضوع كافة، وانطلق النقاش من الالتباس المحيط بـ"الدولة المدنية" لتبديده قدر الإمكان، لا سيما لجهة توضيح المصطلح وفهم اللحظة التي طغى فيها على "الدولة العلمانية". لكن الأهم قد يتمثّل في النظر إلى إمكان بناء مؤسسات سياسية وعلى رأسها الدولة في عصر الثورات، وإلى الإشكاليات المرتبطة بخصائص المؤسسات هذه وشرعيتها، وتبعات "الدولة المدنية"، وطرق معالجة قضايا الأقليات وهم عملياً المواطنون المتنوعون. وكان الهدف التوصل، في نهاية الجلسة الثانية، إلى صياغة عناوين يمكن لمعهد عصام فارس وغيره من المؤسسات البحثية، متابعة العمل عليها في شكل جدّي، خصوصاً أن مراجعة سريعة لأدبيات "الدولة المدنية" بيّنت إنها قليلة بسبب الالتباس ذاته.

محاولة تبيان الجذور التاريخية للمفهوم

برز بين المؤتمرين من يربط ظهور مصطلح الدولة المدنية، خلال النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي، بنقاشات خاضها العلامة اللبناني الشيعي محمد مهدي شمس الدين الذي اهتمّ بالمصطلح والمفهوم، ليس لأنه فيخ صدد مجابهة "ولاية الفقيه"، بل لمساجلة "الإخوان المسلمين" في مصر آنذاك. لكن الإشكالية لم تُحسم لأن "الإخوان" يعتبرون إن الدولة التي يسعون إليها، والتي تطبّق الشريعة الإسلامية، هي أيضاً دولة مدنية بحجّة أن أربابها ليسوا كهنة ولا يرأسهم شخص "معصوم" مثل بابا الفاتيكان، وأن الشريعة أكثرها اجتهاد، ما لا يمنع نظرية سياسية مدنية للسلطة تعتمد، في مسائلها الإجرائية، على الاجتهاد والمصلحة. في حين لطالما لخّص شمس الدين مفهوم الدولة المدنية في عبارة "ولاية الأمة على نفسها"، وقال بمقدَّسين متعادلين: مقدّس الأمة ومقدّس الإمامة، وأن الثاني كفّ عن الفعالية ليحلّ محلّه الأول.

برزت مشاركة "الإخوان" في الانتخابات المصرية في النقاش الذي رعاه معهد عصام فارس، لا سيما توجههم إلى الناس بهوية الإسلام التي اعتبروا إنها على المحك، على رغم إن المادة الثانية من الدستور المصري (التي تنصّ على أن تكون الشريعة مصدر التشريع) لم تكن معروضة للاستفتاء. وتوقف المؤتمرون عند استخدام شعار "الإسلام هو الحل" في انتخابات مجلس الشعب والشوري، بل تكفير رئيس حكومة مصر ما بعد ثورة 25 يناير، كمال الجنزوري، لمّا وافق على قرض للدولة. لكن "الإخوان"، بعد بلوغهم السلطة، طالبوا بمبلغ 4,8 مليار دولار من صندوق النقد على اعتبار إنه "أفضل من المال السعودي والقطري". وهم بذلك، بحسب الفكرة أعلاه، أرادوا القول بأنهم ينتمون إلى النظام الدولي وأن الشريعة هي فقط للاستخدام مع العامة في الانتخابات. مصطلح "مصر دولة وطنية دستورية ديموقراطية حديثة" شهد نقاشات جمّة وعارضه "الإخوان"، لكن، بعد فوز محمد مرسي برئاسة الجمهورية، صاروا يستخدمونه ببساطة، وظلوا مصرّين على أنه لا يناقض المرجعية الإسلامية للدولة.

اعتبر أصحاب الطرح، ضمن "الطاولة المستديرة"، إن الإسلاميين يستخدمون الالتباس المحيط بمصطلح الدولة المدنية للتعامل مع المواطنين، ربما لأنهم جربوا نجاحه. وهم أيضاً مستعدون لاستخدام الدين في الصراع على السلطة، والسلفيون مثلهم وأكثر. وهذا ما اعتبره مشاركون في الطاولة المستديرة، مسيئاً للدين لأنه "يؤدي إلى شرذمة عصبوية واجتماعية، وهذا الحاصل الآن بين الإخوان والجهاديين والتحريريين والسلفيين... فكلٌّ يقول للجمهور إن إسلامه أفضل من إسلام المنافسين".

لكن الطرح هذا قوبل، خلال النقاش، بفكرة إن "الإخوان المسلمين" في سوريا مثلاً أتوا مصطلح الدولة المدنية من زاوية حماية التنوع وتحقيق المساواة بين المواطنين على طريقة مصطفى السباعي. واعتُبرت مفيدة أيضاً معرفة مقاربة العلمانيين للمصطلح. صحيح أنهم ربما طووا صفحة السجالات منذ زمن، لكن هل يرون فيه المعنى ذاته كما الدولة العلمانية؟ أم أن الأخيرة في رأيهم نموذجها التجربة الفرنسية؟

الدين بديلاً عن المنتديات السياسية

حقبة ما بعد الاستعمار في الشرق الاوسط

هنا برزت، على "الطاولة" فكرة أخرى انطلقت من الأمس القريب، عندما تقاسمت بريطانيا وفرنسا أراضي شرق المتوسط، لتنشأ، بعد الحرب العالمية الثانية، دول شرق المتوسط على شاكلة مستعمريها السابقين: مَلَكيّات وجمهوريات، مجالس أعيان (على نسق اللوردات) ومجالس عموم (على نسق البرلمانات). كانت هناك أحزاب سياسية، وإن كانت فلسطين الوحيدة التي لم تنل حكماً ذاتياً استعداداً لتسليمها للصهيونية. هكذا، أخذت الدول العربية المستقلة أنظمة أوروبا وتعدديتها السياسية، من أواخر الأربعينات حتى أوائل الخمسينات، ثم عطّلت الانقلابات العسكرية الأحزاب ومعها التعددية، وخلقت الحزب الواحد الذي صار امتداداً للسلطة التنفيذية. الأخطر، بحسب الرأي هذا، إن الأحزاب تبدّدت لكن البرلمان بقي. فمن يحمل ممثلي الشعب إلى البرلمان؟ لا أحزاب للقيام بهذا الدور الذي انتقل إلى المسجد أو القبيلة/العشيرة. حلّت القبيلة محلّ الحزب، والحزب الديني محلّ تعددية الأحزاب. خرج الدين من المساجد واستُخدم

كأداة سياسية وقوة تصويتية. والرأي هذا يرى إن الانقلابات العسكرية العربية أنهت كل ما أبهرنا في النظام الغربي من مفاهيم جديدة وسيادة للقانون والركون إلى العقل بدلاً من الخرافة. فصار البرلمان مفرَخَة لتميكن الدين والعشائر. وفي الأردن مثلاً، اندمجت العشيرة بالحكومة. وهنا دار على "الطاولة" كلام عن وجوب إعادة تفسير الدين وفقاً للعلوم الإنسانية الحديثة، مثل علم النفس والأنتروبولوجيا، بدلاً من التفاسير القروسطية. والمشكلة، بحسب الرأي هذا، أن البعض، في مصر مثلاً، يرى الدولة المدنية كإشكالية ثقافية على اعتبار أنها غربية، وأن نكون ضدها ينسجم مع تضادّنا مع الغرب. في حين أن إمام المسجد يشجّع على تحويل الأزمات على الله... "منّك لله"، يقال بالعامّية المصرية، فلا يعود الفرد يتصرف كمظلوم فيقاوم الظالم، بل كضحية يتوقع حسنة ويترك لله أن يأخذ له حقّه. وإذا كان في الإسلام ترغيب وترهيب، فإن بين المجتمعين من رأى إن إمام المسجد يلجأ إلى الترهيب، وفي ذلك هو شريك في سلطوية الحاكم (عن وعي أو لا وعي).

مقاربات مختلفة لمفهوم الدولة المدنية

استنهضت الرؤى أعلاه، خلال الحوار، رأياً مغايراً مبنياً على أُمنية بألا يوغل الكلام في "المؤامرة"، فيبدو كل ما يفعله المنافس استغلالاً للتأويل أو صادراً عن سوء نيّة. وسُلّط الضوء على إيراد مؤسس "الإخوان المسلمين" في مصر حسن البنّا، في "رسالة نظام الحكم"، النظام البرلماني باعتباره أقرب الأنظمة إلى تطبيق القواعد العامة للحُكم كما في الإسلام، إضافة إلى التذكير بدراسة، من قبل الثمانينات، للشيخ محمد الغزالي بعنوان "مدنية لا دينية"، ووثيقة "الإخوان المسلمين" (1994) التي شرحت مفهوم الدولة الإسلامية. وتوقف صاحب الرأي هذا عند خلاصة بأن الدولة الإسلامية مدنية لأنها تقوم على تعاقد بين الشعب والحاكم، أي أن الثاني أجير عند الأول، وأن هذه تعاقدية دستورية. كما ذكّر بـ"وثيقة المدينة" التي ذُكرت فيها أسماء القبائل والطوائف وبينها اليهود، مستدلا بذلك على نوع من اللامركزية المتمثلة في تعبير "وكُلٌّ تَعقِل عاقلها". لذلك، قد يُعتبر مجلس الشورى رديف البرلمان، لأنه مجموعة يستشيرها الحاكم وهي من الناس أنفسهم. ونُوّه بتداول السلطة في الدولة الإسلامية، بين الخليفة والملك العضود، مع الإشارة إلى أن بقاء الخليفة مدى الحياة

"مسألة من واقع العرب وليست شرطاً إسلامياً". وشدد صاحب الرأي على أن الدولة الإسلامية هي "دولة مؤسسات مُلزمة للحاكم، دولة القانون التي تعلو على دولة الشخص الواحد"، مستشهداً بنزول عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب عند حكم القاضي، واعتبر إن "العسكر بدّدوا الكثير، وأن من حق الحالة الإسلامية أن تأخذ فرصتها".

هنا، برز على الطاولة المستديرة رأي يطالب بتلافي النقاش الفقهي، لأن مفهوم الدولة المدنية حقله السياسة وعلم الاجتماع، من دون نفي للخلفيات الثقافية. وارتبطت هذه المطالبة بالسعي إلى التأمل في تجربة التيارات السياسية المسيحية في لبنان وفي ظروف صعود المشروع السياسي المسيحي، إذ ربما يدحض هذا فكرة الخاصية الإسلامية في هذا المجال. إضافة إلى اقتراح مدخل وظيفي أو براغماتي، بمعنى أن يكون سياسياً، بلا قول إمام أو رسول، على اعتبار أن "مثل هذه المرجعيات المقدسة قد تعطّل الحوار". اعتبر الصوت هذا إن ما دمّر فكرة الدولة المدنية الحديثة ثلاثة تيارات: القومي، والشيوعي – الاشتراكي، والإسلامي، لأن نموذج النظام الذي تقترحه كل هذه التيارات لا يتناسب والدولة الغنائمية التي تصبو إلى إعادة إنتاج نفسها ولا تقبل الديموقراطية والتعدد، في حين أن الديموقراطية لم تتحقق في أوروبا بالصدفة، بل بسياسة اجتماعية وثقافية واقتصادية. بيد أننا، بحسب الصوت ذاته، أنتجنا النظم والأدوات التي تحافظ على الحاكم وليس على النظام. وفي ظل الحديث عن "الربيع العربي"، والكلام عن دولة مدنية مشتهاة أو حتى مساجلة هذا المفهوم، لا بد من الانتباه إلى إن الثورات تحوز شعبية في البداية، لكن الشعبية تتآكل مع الوقت إن لم تحظَ بأدوات تمأسسها وتحافظ عليها.

من جهة ثانية، انتُقد الاستشهاد بـ"وثيقة المدينة"، لأنه في ذلك الوقت، لم تكن قد نشأت فكرة المواطنية التي لا يتجاوز عمرها 200 – 250 سنة. العلوم كانت كلها مندمجة، وكلما تقدمت البشرية استقلّت العلوم، أولاً الأساسية، ثم العلوم الاجتماعية. ولذلك يجب الركون إلى علم السياسة.

الثورات و " الدولة المدنية "

شهدنا الدولة الشمولية، أو الدولة الثيوقراطية (بالاستناد إلى الدين) أو الدولة الايدولوجيا (ايديولوجيا البعث أو الشيوعية) ، وربما الآن ما قد

يدفع به الرئيس المصري محمد مرسي وغيره). لكن ثورات الربيع العربي استندت، بحسب بعض المشاركين، إلى تعبير الدولة المدنية الديموقراطية (اليمن ومصر وغيرها) على إعتبار أنّ الناس لم تنزل إلى الشوارع من أجل المناداة بالوحدة العربية أو الإسلامية أو حتى من أجل تحرير فلسطين، و هذا له دلالة خاصة، إذ نادت الشعوب العربية ب "الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة". ورأى قسم من المشاركين أن هذا التعبير ربما يكون عمومياً وإيحائياً ومتأثراً في شكل ما بالصورة الأوروبية، كما كان الاستيحاء من أوروبا في عصر النهضة. لكن، وكما أقتني السُّترة (الجاكيت) العصرية والسيارة ذات التكنولوجيا المتقدّمة، فما الذي يمنعني من أخذ الافكار المفيدة من الغرب أيضاً؟ أنقبل الدولار والسيارة ونلغي حقوق الفرد والديموقراطية؟ هكذا، اعتبر بعض المجتمعين إن النقاش العلمي حول "الدولة المدنية" يجب أن يكتمل. وإذا كان الاستنساخ غير وارد، فإن عملية الصياغة شيء، والدفع إلى تغيير المضمون بالتلاعب عليه وبالمناورة والالتفاف شيء آخر.

ويرى أصحاب الرأي الأخير إن هذا النقاش بين العلمانيين والمدنيين يجب تجاوزه. فالمشكلة مع حسني مبارك وزين العابدين بن علي كانت النظام الغنائمي الذي أفقدَ جهاز الدولة حياديته وموضوعيته، ودَمَج الوظيفتين السياسية والإدارية. في الدولة الحديثة يجب ألا يتمكن الحاكم من دمج الوظيفتين لإعادة إنتاج نفسه كسلطة. والآن، بحسب قسم من المشاركين في الطاولة المستديرة، نحن أمام سلطات جديدة: حزب النهضة في تونس، محمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمين في مصر، سلطة جديدة في ليبيا، الخ... والخوف من تطهير جهاز الدولة، ليس لبداية نظيفة، بل من أجل أن تأتي السلطة الجديدة بـ"جماعتها"، فيعيد النظام القديم إنتاج نفسه، وإن في شكل مختلف، ما يحتّم البحث عن مرجعية وصفية ألا وهي القانون الوضعي والدستور كقيمة عليا.

ثم ذهب الحوار في الملتقى الذي نظمه معهد عصام فارس إلى ضرورة الخروج من الخطاب السياسي للدخول في الآليات، خصوصاً أنه لم يعد في الإمكان التقدّم في معزل عن "الإخوان المسلمين"، لا فائدة في خوض حالة عداء مسبق، على غرار ما قتل الشيوعيون والبعثيون خصومهم. محمد عبده تحدث عن الإسلام باعتباره دولة مدنية. وجمال الدين الأفغاني اشتغل

على تفكيك الاستبداد. لكن سقوط الدولة العثمانية شكّل صدمة، وتقهقرت الأمو لتبد مسألة إحياء الخلافة على رأس وحدة سياسية إسلامية، وذلك قبل ظهور "الإخوان". وجاء حسن البنا ليتحدث عن الدعوة والداعي، كإجابة على مسألة الهوية الإسلامية، لأن الدولة كانت موجودة وعلى رأسها ملك، ولم يستخدم البنّا مصطلح "مدنية" لأن الدولة الموجودة كانت دولة مسلمين. أما العلامة محمد مهدي شمس الدين فاطلع على الكتابات والعلوم الاجتماعية الغربية. كتب عن كومونولث إسلامي. ولما استعرت الفوضى في لبنان (1980 -1990) اشتغل على التأصيل الفقهي. وكانت طُرحت في العام 1975 مسألة الدولة العلمانية وما إذا كانت تصلح نموذجاً للحكم في لبنان.

ونقل أحد المتحدثين عن شمس الدين قوله خلال ندوة أقيمت في ضاحية بيروت الجنوبية، إن الدولة المدنية "دولة لا دين لها"، جهاز حيادي يناقض المفهوم الهيغلي. فالدولة كقيمة مطلقة وسامية هي التي أنتجت الفاشية والنازية، كأنها مكان الله. وحين سئل إن كانت علمانية، قال: "سمّها ما شئت، لكن بات للعلمانية خلفية فلسفية معينة، الدولة المدنية هي ولاية الأمة على نفسها، فإذا لم تشأ الأمة دولة إسلامية... فليكن".

والحال إن صعود الخميني إلى السلطة نقل الكلام عن الدولة الإسلامية من موقع التساؤل إلى التنفيذ، أي من السلبي إلى الإيجابي. عند "الإخوان" صعد النقاش في التسعينات. التقى العلامة شمس الدين براشد الغملوشي، وكانت "النهضة" نجحت في الانتخابات البلدية وتستعد للنيابية، فقال له العلامة: إذا كانت قوتكم 70 في المئة فخذوا 50 في المئة، إذ لا مصلحة لكم في مواجهة جزء من المجتمع. وحينما تأسس "حزب الله"، دعا إلى الاقتداء بالأحزاب المسيحية التي تنتمي إلى دين لكنها ليست أحزاباً دينية، لكنه زايَدَ عليها بحزب ديني إسلامي. فيما دعت وثيقة "الجماعة" (2003) إلى تشكيل حزب سياسي مثل "العدالة والتنمية" و"النهضة". وبناء على هذه الأحداث المفصلية في الماضي القريب، اعتبر المجتمعون من المفيد الإضاءة على هذه النقاط لخدمة مجتمعاتنا الوطنية، من دون إحداث تشققات مع الأقليات أو مع النخبة العلمانية.

وطُرح السؤال: إذا تجاوزنا السجال بين النظريات، على اعتباره أزمة لم يتمكّن أحد من معالجتها، لا علمانيين ولا إسلاميين، وإذا طالبت الثورات العربية بقانون وحداثة وديموقراطية، فكيف الاستجابة إلى هذا المطلب؟ كيف نصوغ الدولة؟

ومن الإجابات على هذا السؤال ما شكّك في أن الثورات تبتغي بالضبط دولة مدنية، خصوصاً بعد نتائج الانتخابات الأخيرة في مصر وتونس، إضافة إلى أن "الإخوان" لم يحظوا بعد بفرصة الحكم كي نرى كيف سيتصرفون، وربما من المبكر قليلاً الحكم.

وتمثّلت إجابة أخرى في أن "الدولة العربية" لا خطر عليها، لأن الشعوب تحفظ مصالحها، ولو بعد بضع سنوات. لكن الخوف على الدين لأنه سيستخدم بشدة وكثافة في المنافسة السياسية. استخدام عنيف أو شعبوي. ولا بد لمعهد عصام فارس أن يخصص وحدة لمراقبة استخدام الدين في الشأن العام بشكل نقدي.

من جهة ثانية، ورداً على أن الدولة المدنية الديموقراطية كانت أحد الشعارات في شوارع الثورات، قال مشاركون إن هذا صحيح، لكن جزءاً من دوافع توظيف حقوق الإنسان والديموقراطية هو الحماية، فكيف نحمي الدولة المدنية؟... برجاء ألا نقع في فخ التأرجح بين نظامين سلطويين: الديني والعسكري/السياسي، مع الطلب إلى النخبة الإجابة على سؤال أساسي: كيف نثبّت الناس على سلطة القانون؟ على الانضباط المحق والاندماج مع حكم القانون والمشاركة؟ الشباب الطليعيون، الذين قادوا الثورات في بداياتها، حاملين قيماً عالمية أو كونية، ومطالبين بالحرية والديموقراطية بأبهى تحرّك أثار إعجاب العالم، ما زالوا موجودين، بل صاروا "مُطلِقي صافرات" ينبّهون الناس عندما يقع انحراف. قد نجرّب الفائزين الجدد في الانتخابات، لكن هذا لا يعني تمكينهم من الالتصاق بالحكم كأسلافهم. نجرّبهم وربما لا ننتخبهم ثانية. علينا التفكير في شكل عملي: أن ننشئ مؤسسات رقابة ونكتب وننشر، ونحدث ضجة حول كل انحراف، شرط أن تحمل الاحتجاج جهة ذات مصداقية.

هوية الدولة وإشكاليتها في ظل القيم المجتمعية

وذهب النقاش حول "الطاولة المستديرة" إلى أهمية موضوع الشرعية. ففي مؤتمر "حركة النهضة" أخيراً، دار نقاش حول حق مجلس الشعب في سَنّ قوانين (لا سيما في ما يتعلق بالمرأة) قد يرى البعض إنها لا تنسجم مع أحكام الشريعة. ثمة من عبّر عن رغبة في الحفاظ على هذا الانسجام، وأن هذا الأخير يجب أن يطغى في حال تعذّر التوفيق، مثلاً في المساواة في موضوع الميراث. لكن رشاد الغنوشي دفع بفكرة إن المجلس مخوّل سَنّ القوانين، مع تأكيد "ثقته" بأن مجلس الشعب لن يمرر ما يعارض "التقاليد والهوية الإسلامية".

وهنا، تبدّت في النقاش دعوة إلى تلافي الصِّدام مع هويات مجتمعنا، من خلال التعامل مع واقع شرعي لا فوضوي. فظواهر مثل هدم الأضرحة وحوادث المساجد، موجودة في كل العالم: فإما أن نقمعها كما فعلت الأنظمة العسكرية لتقوى تحت الأرض، وإما أن أستدرجها إلى التجربة وهذا سيستغرق وقتاً وله أثمان. ولعل الحل الأمثل في استخدام القوة من جهة، والحوار من جهة ثانية، والإشراك من جهة ثالثة.

وفي الوقت ذاته، إذا فُتح مجال الحريات للتعبير، فسيتحدث الليبرالي والإسلامي، وسينخرط الجميع في اللعبة تدريجياً. وعندما نتحدث عن تداول السلطة، علينا أن نقترح أيضاً الأدوات اللازمة لذلك، بل ونقترح أكثر من طريقة، كي لا نتحول بدورنا إلى "ديكتاتور" جديد. والمراقبة التي جرى الحديث عنها هنا جميلة، لكن وفقاً لأي معايير؟ فلنأخذ إقالات الأجهزة الأمنية والعسكرية في مصر: هل هذه "أخونة" للدولة أم استئصال لـ"الدولة العميقة"؟

وأجاب أحد المشاركين في النقاش بالإشارة إلى فرق بين الهوية والقيم. صحيح أن قيم مجتمعنا إسلامية إلى حد ما، والهوية تتفاوت بين إسلامية وعربية، بكن هذا نزاع عشناه في الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي. فشل التجربة العروبية أدّى إلى فراغ أيديولوجي، خصوصاً مع سلطة قمعية وغياب الحياة الحزبية الصحية، ما سمح للفكر الإسلامي بأن يتطور. ولعل نقاش المدنية أو العلمانية يجب أن يشمل السؤال التالي: هل هي فعلاً أفكار غريبة على مجتمعاتنا؟ هل يشبه حضورها حلول الأفكار الشيوعية وغيرها ردحاً من الزمن؟ من

الضروري إنتاج فكر غير متشدد دينياً، وفي الوقت نفسه لا يكون علمانياً بالمعنى الأوروبي المتوحش ضد الدين كما هو الحال في فرنسا وألمانيا. علينا أن نجد ما يجمعنا وما يلبّي متطلبات واقعنا الحالي. أما الكلام عن الإسلام، فيجب أن يقترن بحقيقة أنه ليس جسماً واحداً، بل نماذج متباينة: الإسلام (السياسي) المصري، التركي، السعودي/ الطالباني/ الوهابي، الإيراني، وغيرها. الحديث عن الحركات الإسلامية يجب أن يكون محدداً، و"الإخوان" والسلفيون ليسوا حالات متصلة ببعضها البعض.

هنا طفا على "الطاولة" سؤال انبثق من سابقه الرئيسي، أي ما هي "الدولة المدنية". السؤال الجديد هو: ما هي الدولة في التجارب العربية؟ اليمن، الكويت، السودان، الصومال، العراق، لبنان،... كل بلد عربي عانى في وقت من الأوقات أزمة شرعية وجودية أساسية. وأطلقت الثورات حراكاً شعبياً لتحقيق الذات وامتلاك الزمام على أساس المواطنة. لعلنا تحدثنا عن 12 أو 13 مبدأ، لكننا لم نتحدث عن قطاع الشركات مثلاً، أو الحراك الريفي أو النسوي، والفلول، وحتى نوادي معجبي النجوم الرياضيين (على طريقة شباب "الألتراس" المصريين) الذين بات لهم حراكهم السياسي أيضاً. متنوعون جداً الناس الذين ينبرون للتعبير عن أفكارهم، لكن هذه الأفكار ليست دائماً معرّفة بوضوح. في تونس تبرز مسألة المرأة والقانون، في مصر حرية الصحافة، وغيرها من القضايا غير الجديدة لكنها الآن تطرح بشرعية شعبية... هذا هو الجديد اليوم. مرّت 240 سنة على تأسيس أميركا، وما زال دور الدين والدولة يُناقش في الحملات الانتخابية الرئاسية.

أسئلة للبحث في المستقبل

وتطوّر السؤال: ثمة دينامية في العالم العربي الآن، فما دورنا نحن؟ تعريف مصطلح الدولة المدنية مهم، لكنه قد يتحول مهمة قاموسية. الأهم هو: كيف يرتبط بالناس؟ دورنا الدراسة والتوثيق. محاولة لتحديد المسائل والمصطلحات، وما يعنيه الناس عندما يستخدمونها. محاولة لفهم معرفي، ندرك من خلاله مروحة الأفكار التي يتداولها الناس حين يتسنّى لهم التعبير بحرية. ما تريده الغالبية يظهر في الانتخابات، لكن هدفنا أن نحدد معنى هذه الإرادة، ونناقشها مع الناشطين السياسيين، وننجح في ربطها

بشرعية الناس وبما يفكرون فيه وهم سائرون في الشارع. للمرة الأولى من زمن طويل، بات للرأي العام تأثير في الحياة العامة. استطلاعات الرأي، إلى جانب النقاش العميق، تساعد في فهم ذلك. لكن تحليل الانتخابات ونتائجها وحملاتها، ضروري أيضاً لفتح نافذة على الرأي العام.

واتفق المجتمعون على المصداقية الخاصة التي تتمتع بها الجامعة الأميركية في بيروت. واقتُرحت دعوة أشخاص من مختلف الدول للمشاركة في هذا النقاش، بعد شهرين أو ثلاثة، وكلٌّ بحسب معرفته ببلده وبالمنطقة. علّ السعي إلى تعريف الدولة المدنية/العلمانية يُرفد بفهم ما يعنيه الناس عندما يتحدثون عن هذه الدولة ويطالبون بها (أو يرفضونها).

وتوصل المشاركون في "الطاولة المستديرة" إلى أن فكرة اضطلاع معهد عصام فارس بمشروع المرقب مثيرة للاهتمام ويمكن تطويرها، والأرجح أنها ستضطلع بمهام أساسية هي:

1) مراقبة النقاش الدائر: ما الذي يقال عن الدولة المدنية وكيف؟
2) إذا افترضنا أن هناك رغبةً بتأسيس الدولة المدنية، وإن كان لا يزال هذا الامر غامضاً ، فاستطلاع الرأي قد يكون وسيلة للبحث والاستكشاف. إلا أن الوسيلة هذه لا تحيط بمجمل الهدف المطلوب, لذا ينبغي نجيب على سؤال أساسي: ما هي الدولة المدنية في مخيلات الناس، لا سيما الثوار؟ علنا نتمكن من قياس ذلك كمّاً ونوعاً، معيارياً ووصفياً.
3) رصد دور الدين في الحياة العامة، لكن في شكل عملي: كيف يحضر في الحياة العامة؟ وكيف يستلهمه الحكّام الجدد (استدلالاً بحوادث هدم الأضرحة على سبيل المثال).
4) عمل بحثي ينطلق من الخصائص السبعة للدولة التي ذكرت في ورقة "الإخوان المسلمين" (1994)، فيُشتغل على كل واحدة على حدة. وقد يكلّف باحثون لتفصيل الممارسة – لا النظريات – السياسية للقوى الكبرى.

هكذا، يكون معهد عصام فارس جمع مادة كافية لعقد مؤتمر عربي موسّع، يشارك فيه خبراء وباحثون ومراقبون وسياسيون من مصر

وسورية والعراق وغيرها... مع مراكمة معطيات للانطلاقة، وهذا عمل يمتد على سنة أو سنتين من الآن، على أن يقترن ذلك كله بالتفكير في كيفية إيصال النتائج إلى الناس، وألا تبقى الحصيلة في غرف مغلقة ومحصورة في نخبة سياسية أو ثقافية. إضافة إلى إشراك المجتمع المدني والاهلي والطلاب والمؤسسات والباحثين والناشطين، كما الإعلام بشقّيه التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة.